



خلال اجتماع لـ «التجارة» مع «أسواق المال» و«البورصة» و«المقاصة» لبحث إطلاق مرحلة جديدة من تحديث وتنظيم السوق

خليفة العجيل: تعزيز جاذبية سوق المال الكويتي للمستثمرين

توصيات وزارية لإعداد خطة تنفيذية مشتركة تتضمن مبادرات عملية لتحسين أداء السوق
سوق المال واجهة تعكس حيوية اقتصادنا وتطور أدواته ونطمح لسوق أكثر عمقا وسيولة وانفتاحاً
نعمل على بناء سوق مالي حديث يركز على تطبيق الشفافية والعدالة.. ويواكب التحولات العالمية



خليفة العجيل وبدر الخرافي وعماد تيفوني ومحمد العصيمي وفهد الخيزيم خلال الاجتماع

تنسيقاً أكبر بين الجهات التنظيمية والتشغيلية في سبيل تعزيز الشفافية والحوكمة وتحسين تجربة المستثمرين، مضيفاً: «نعمل على بناء سوق مالي حديث يركز على الشفافية والعدالة، ويواكب التحولات الاقتصادية العالمية ويضع الكويت في موقع متقدم بين أسواق المنطقة».

وتم خلال الاجتماع بحث عدد من المقترحات التطويرية الهادفة إلى تعزيز مكانة سوق الكويت للأوراق المالية ورفع كفاءته التنافسية، والاتفاق على إعداد خطة تنفيذية مشتركة تتضمن مبادرات عملية لتحسين أداء السوق وتطوير بنيته التقنية والتشريعية.

يذكر أن سوق الكويت للأوراق المالية يعد أول سوق منظم في المنطقة الخليجية، وقد شكل عبر العقود الماضية منصة محورية في تمويل المشاريع والشركات الوطنية، وأسهم في تعزيز مكانة الكويت كمركز مالي نشط في المنطقة، وتواصل الوزارة اليوم مع شركائها العمل لضمان انتقال السوق إلى مرحلة جديدة أكثر نضجا وفاعلية تعكس طموح الدولة لبناء اقتصاد متنوع ومستدام.

أداء سوق المال الكويتي، حيث ارتفعت نسبة تداول المستثمرين الأجانب بنحو 27٪ خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، مما يعكس تنامي ثقة رؤوس الأموال الدولية في السوق المحلي.

كما شهدت القيمة السوقية نموا يقارب 30٪ خلال العامين الماضيين، وارتفعت مستويات السيولة المتداولة بأكثر من 85٪ منذ عام 2023، في دلالة واضحة على اتساع قاعدة المستثمرين وزيادة انفتاح السوق على الاستثمارات الأجنبية. ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى الإصلاحات التنظيمية والتقنية التي تقودها هيئة أسواق المال بالتعاون مع الجهات المعنية، لتطوير السوق وفق أعلى معايير الشفافية والحوكمة.

وقال الوزير في تصريح له عقب الاجتماع: «سوق المال هو الواجهة التي تعكس مدى حيوية اقتصادنا وتطور أدواته، ونطمح إلى سوق أكثر عمقا، أكثر سيولة، وأكثر انفتاحا على المستثمرين المحليين والعالميين، بما يساهم في دعم بيئة الأعمال والاستثمار في الكويت».

وشدد العجيل على أن المرحلة القادمة ستشهد

أكد وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أن تطوير سوق المال الكويتي يمثل أولوية وطنية في مسار جهود الدولة لتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل مع شركائها في هيئة أسواق المال، وبورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة على إطلاق مرحلة جديدة من التحديث والتنظيم تهدف إلى زيادة عمق السوق ورفع كفاءته وجاذبيته للمستثمرين.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد يوم الخميس 23 أكتوبر الجاري، في مقر هيئة أسواق المال، بمشاركة كل من: عماد تيفوني رئيس مجلس المفوضين في الهيئة، وبدر الخرافي رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت، ومحمد العصيمي الرئيس التنفيذي للبورصة، وفهد الخيزيم رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة، حيث جرى بحث سبل تعزيز الإدراجات الجديدة، وتحسين السيولة، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع قاعدة المستثمرين، بما يتماشى مع توجهات الدولة في دعم القطاع الخاص وتمكينه من النمو.

وتشير المؤشرات الحديثة إلى تحسن لافت في

317,9 مليون دينار إنفاق السياح داخل الكويت من يناير حتى نهاية يونيو 2025

1,9 مليار دينار صرفها الكويتيون على السفر في 6 أشهر



الاقليمية القصيرة في تحويل جزء من الطلب نحو السياحة القريبة جغرافياً، الأمر الذي انعكس إيجاباً على خفض حجم التدفقات الخارجة من العملة الصعبة.

ورغم هذا التراجع الطفيف، لا يزال إجمالي الإنفاق الخارجي قريباً من حاجز الملياري دينار، ما يؤكد استمرار جاذبية السفر الخارجي للكويتيين كأحد أنماط الاستهلاك الرئيسية، خصوصاً خلال مواسم الإجازات والعطلات الصيفية، ويرجع الخبراء أن يشهد النصف الثاني من العام حالة من الاستقرار في مستويات الإنفاق، في ظل سياسات ضبط المصروفات الأسرية وتوسع خيارات السياحة الإقليمية داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الجانب الآخر من ميزان السفر، تراجع إنفاق الزوار والسياح داخل الكويت، والمرتدج ضمن فئة الدائن في الحساب الجاري بميزان المدفوعات لبنك الكويت المركزي إلى نحو 317,9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2025، مقارنة بـ 342,1 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2024، بانخفاض بلغت نسبته 7٪.

ورغم هذا التراجع المحدود في الإيرادات السياحية، تواصل الكويت جهودها لتوسيع قاعدة زوارها من الدول الخليجية والعربية والدولية، مستفيدة من الإصلاحات الإجرائية وتسهيلات الدخول التي نفذتها

وزارة الداخلية والجهات المعنية خلال الفترة الماضية، والتي شملت تبسيط إجراءات التأشيرات الإلكترونية وإطلاق أنظمة دخول مرنة شجعت على الزيارات القصيرة والمتوسطة، كما تم توسيع الفئات المسموح لها بالدخول من المقيمين في دول مجلس التعاون، خصوصاً من ذوي المهن الرفيعة والمستويات التعليمية والمهنية العليا، إضافة إلى تسهيل دخول عائلات المقيمين لزيارة ذويهم في الكويت، وساهمت هذه الخطوات في تنشيط قطاعات الضيافة والتجزئة والمطاعم، إلى جانب التعاون مع شركات الطيران والفنادق لتقديم عروض ترويجية موسمية تستهدف الأسواق الخليجية والعربية، وبينما لا تزال نتائج هذه المبادرات في طور التراكم التدريجي، إلا أنها عززت من تنافسية الكويت كوجهة سياحية حضرية وثقافية في المنطقة، ومن المتوقع أن يظهر أثرها الكامل خلال الأعوام المقبلة.

وتظهر المؤشرات الحالية أن الكويت أمام فرصة واقعية لتحقيق توازن أكبر في ميزان السفر خلال السنوات القادمة، إذا ما واصلت تنوع المنتج السياحي المحلي، وتوسيع التسهيلات الخاصة بدخول الزوار الخليجيين والدوليين، إلى جانب تطوير فعاليات ومهرجانات دورية تعزز من متوسط إنفاق السائح داخل البلاد.

سجل إنفاق الكويتيين على السياحة والسفر إلى الخارج انخفاضا طفيفا خلال النصف الأول من عام 2025، ليلبغ نحو 1,902 مليار دينار مقارنة بـ 2,003 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2024، أي بتراجع بلغت نسبته 5٪ بقيمة وصلت إلى نحو 100 مليون دينار، إذ يعكس هذا التراجع النسبي تحولا تدريجيا في نمط الإنفاق السياحي للأسر الكويتية، بعد سنوات من النمو القوي في الطلب على السفر للخارج. وتظهر البيانات أن نزوة الإنفاق جاءت خلال الربع الأول من 2025 بقيمة 1,181 مليار دينار، قبل أن تتراجع إلى نحو 720,9 مليون دينار في الربع الثاني، متأثرة بعوامل موسمية واقتصادية متداخلة. ويرى محللون أن التراجع خلال الربع الثاني دائما ما يكون مرتبطا بالتجهز للعطلة الكبرى كل عام وهي عطلة الصيف، إلى جانب ارتباطات دينية داخل الكويت تتعلق بعيدي الفطر والأضحى، إلى جانب استمرار ارتفاع أسعار تذاكر الطيران والفنادق في وجهات أوروبا وآسيا، إلى جانب اتجاه بعض الأسر نحو الرحلات القصيرة داخل دول الخليج، أسهمها في تهدئة وتيرة الإنفاق الخارجي، كما ساعدت البرامج الترويجية المحلية والعروض

أحمد مغربي

مشارة الكرماء

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المرطه الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

صلاح عبدالله سالم المرطه

تغمده الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

بسم الله الرحمن الرحيم

«الशल»: 1571
دينارا متوسط راتب
الكويتي بالقطاعين

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي، آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء حول عدد العمالة في الكويت بنهاية الربع الثاني من 2025، حيث تشير البيانات إلى أن حجمها بلغ نحو 2,229 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية وبارتفاع بنسبة 4,1٪، مقارنة مع 2,141 مليون عامل بنهاية الربع الثاني من 2024. وأوضح «الशल» أنه عند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها - القطاع العائلي - البالغ عددهم نحو 757 ألف عامل، يرتفع المجموع إلى نحو 2,987 مليون عامل، مقارنة مع 2,927 مليون عامل بنهاية الربع الثاني من 2024، بالتزامن مع بلوغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25,4٪ من إجمالي العمالة في الكويت بنهاية الربع الثاني. وأشار التقرير إلى أن معدل الأجر الشهري للكويتيين نكورا وإبانا في القطاعين يبلغ نحو 1571 دينارا (1576 دينار في نهاية الربع الثاني 2024)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 345 دينارا (340 دينار في نهاية الربع الثاني 2024)، ولايد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثرا كبيرا للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص. وأوضح تقرير الشال أن عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بلغ نحو 375,2 ألف عامل، وانخفض عددهم في القطاع الخاص إلى نحو 73,7 ألف عامل.

مشارة الكرماء

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميل

ماضي الهاجري

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

شقيقته

تغمده الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

بسم الله الرحمن الرحيم